التجاوز على التصميم الأساس

– مدينة الفلوجة دراسة تطبيقية –

د . احمد سلمان حمادي ألفلاحي جامعة الانبار _ كلية الآداب _ قسم الجغرافية

م. م. عبد الرزاق محمد المحمدي جامعة الانبار _ كلية التربية _ قسم الجغرافية

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد التجاوز على التصاميم الأساسية وبخاصة بعد سنة ٢٠٠٣ ، ومعرفة مظاهره وإشكاله ومقترحات الحد من هذه المشكلة ، وفكرة هذه الدراسة هي إظهار مفهوم التجاوزات وتحديد اتجاهاته على التصميم الأساس ودراسة القرارات والقوانين وأثرها في الحد من هذه الظاهرة ، وإبراز أثره على الفعاليات والأنشطة العامة للمدينة ، والخروج بمقترحات معالجة هذه الظاهرة . ونعني بالتجاوز هو الاستيلاء على الأرض خلافا لما جاء في المخطط الأساس ، ويمكن تحديده بالتجاوز على الساحات العامة ، الأرصفة ، الشوارع ، التقاطعات ، الأبنية العامة والتراثية ، الأراضي الزراعية ، خدمات الكهرباء والماء والهاتف ... وغيرها من الفعاليات والأنشطة . وقد اعتمدت الدراسة على الأدبيات من الكتب والأبحاث والقرارات والتشريعات وخرائط التصاميم الأساسية والقطاعية ، فضلا عن القيام بالمسح الميداني والاستبيان ، ولإكمال جوانب البحث فقد تم استخدام برنامج AutoCAD2004 لتمثيل خرائط التصاميم الأساسية ، ومنهج الدراسة اخذ ثلاث جوانب :

١ _ تحديد مفهوم التجاوز وأثره على الإنسان وفعاليته الاقتصادية والخدمية .

٢ _ تحليل التصاميم الأساسية وتحديد التجاوزات عليها والتصاميم القطاعية التي لحقتها ، والقوانين والتشريعات وأثرها في الحد من هذه الظاهرة .

٣ _ دراسة مسحية من قبل الباحثان استخدام فيها الاستبيان لمعد للسكان في مناطق التجاوزات ومن ثم الخروج ببعض المقترحات .

Encroachment on the master plan

-Practical Study on the City of Fallujah-

Dr. Ahmed Salman Al-Falahi **College of Arts- Anbar University**

Dr. Ahmed Salman Al-Falahi **College of Arts- Anbar University**

Abstract

This research aims to determining the Encroachment on the master plan especially after 2003 through knowing its appearances , Shapes ,and suggestion to reduce this problem , The plan of this Study is to show the concept of encroachment determining its directions on the master plan and studying the decisions and laws and their impact to reduce this phenomenon . The study shows the impact of the encroachments on the general activities and practices of the city through giving suggestions to treat this phenomenon , Encroachment means the capturing of land contest to the master planning . This is determined by encroachment on public fields ,

platforms , intersections , public archetype buildings agriculture land ,electric, water and phone services and other practices and activities . The present study depends on references researches decisions legislations and master plan maps besides making field survey and questionnaire to complete the research , The researcher make use of Auto cad 2004 to representation the master plan maps .The research has three main side :

1- deciding the concept of encroachment and its impact on the human economic activities, and services.

2- Analysis the master plan and deciding the encroachment on it and the attached sectional designs . Also it tackles the laws and legislations and its impact to eliminate this phenomenon.

3- making a survey study held through a questionnaire entitled (people in the area of encroachment) and finally we give the conclusion and suggestions .

المقدمة Introduction :-

يعد التجاوز واحدا من المشاكل التي صاحبت تخطيط المدن على مستوى العالم , سواء كانت متقدمة صناعيا أم حضريا أو التي تنمو ببطء ، وأصبح التجاوز يهدد المدن الحاضرة والسبب يعود إلى مشاكل تخطيطية واقتصادية واجتماعية وسكانية .

والتجاوز من الأمور التي صاحبت نشوء المدن منذ القدم , فالمدن العراقية عامة ومدينة الفلوجة منها عانت كثيرا بسبب التجاوزات على الملكيات العامة (جمالية , ترفيهية , سكنية , وخدمية) والملكيات الخاصة ولا سيما الأراضي المفروزة للسكن ، والتجاوز عليها وخاصة التي لم يمتد إليها العمران بعد .

إن هذه المشكلة لم تقتصر على تصميم واحد بل استمرت في جميع مراحل التصاميم الأساسية ، الأمر الذي أدى إلى إصدار مجموعة من التصاميم القطاعية بصفة متلاحقة لتنظيم منطقة التجاوزات واستصدار بعض القرارات والتشريعات لتنظيم تلك المناطق ، كما تم اعتماد الدراسة الميدانية لإظهار جانب التجاوزات على الفعاليات العامة والخروج ببعض المقترحات التي مثلت معالجات لتنظيمها ومن هذا جائت فكرة البحث .

مشكلة البحث Research Problem :- تعد مشكلة التجاوزات من المشاكل الحضرية التي يعاني منها التصميم الأساس , إذ أسهمت مجموعة من العوامل في إبراز هذه المشكلة منها : الجانب الأمني الذي تمر به المدينة فضلا عن القرارات التخطيطية غير السليمة والمشاكل الاقتصادية والسكانية والاجتماعية وغياب الوعي لحجم هذه المشكلة وأبعادها والعوامل التي أدت إلى تفاقمها .

فرضية البحث Research Hypothesis :- يمكن صياغة الفرضية بالتساؤلات الآتية :

١- هل هناك تجاوز على التصاميم الأساس لمدينة الفلوجة ؟
٢- هل لهذا التجاوز تأثير على فعاليات المدينة المتنوعة ؟
٣- ما هي المقترحات لمعالجة هذه المشكلة ؟

أهمية البحث Research Importance :- تعد دراسة التجاوزات على التصاميم الأساس من المشاكل التي لا تخفى أهميتها , إذ لم يتم تناولها بشكل أكاديمي ، ثم من خلاله يتم توضيح هذه الظاهرة وأبعادها المكانية ، ومن هذا المنطلق ارتأى الباحثان القيام بدراسة هذه الظاهرة على التصاميم الأساسية لمدينة الفلوجة ، وإكمالا لجوانب البحث تم القيام بدراسة ميدانية لتحديد تأثير هذه الظاهرة على الأنشطة والخدمات داخل المدينة ، وعلى ضوء هذه الدراسة تم الخروج بمجموعة من المقترحات لمعالجة ظاهرة التجاوزات .

هدف البحث Research Aim :- يهدف البحث إلى إظهار الأتي :

١- مفهوم التجاوزات
٢- تحليل التصاميم الأساس وتحديد اتجاه التجاوزات والتصاميم الإقطاعية التي لحقتها لمعالجة هذه التجاوزات
٣- القرارات والتشريعات وأثرها في الحد من ظاهرة التجاوزات
٤- الدراسة الميدانية لتحديد اثر التجاوز على الأنشطة والخدمات للمدينة
٥- مقترحات لمعالجة مشكلة التجاوزات

أسلوب البحث Research Method :- تم الاعتماد على الدراسة الميدانية لإتمام الجوانب البحث وشملت الأتي :

١- المقابلات الشخصية مع المسئولين في التخطيط العمراني في محافظة الانبار ومديرية بلدية الفلوجة .
٢- المشاهدة الميدانية للمناطق المتجاوز عليها .
٣- استمارة المسح الميداني للفترة (٨ -- ١٤ / نيسان / ٢٠٠٨) والبالغ عددها (٢٢٥) استمارة تضمنت ستة أسئلة توزعت على (١٦) حياً سكنيا من أصل (٢٠) حيا سكنيا وقد استبعدت الأحياء (السلام , الأمين , والمأمون) كونها أحياء حديثة وغير مسكونة ، كما استبعد الحي الصناعي لأنه أحادي الفعالية (لإغراض صناعية) ، وبذلك فقد جاءت منهجية البحث للمباحث الآتية :

١- مفهوم التجاوز .
٢- التصاميم الأساسية لمدينة الفلوجة .
٣- مشكلة التجاوزات دراسة تقويمية .

البحث الأول : مفهوم التجاوز :-

١-١ نظرة سريعة لتطور المدن :

تطورت المدن ونمت بفعل عدة عوامل : منها ، اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، وعوامل دينية وتنظيمية وقوانين وتشريعات ، كلها أمور أدت إلى ظهور مشاكل صاحبت المدن ، إذ ظهرت اتجاهات حديثة في تخطيط المدن (Girardet , H . 1992 . P.82) .

وظهرت لأول مرة مدن الضغوط النفسية أو مدن الإحباط النفسي (frustration Cities) كما ظهرت أسماء مدن لم تمثل واقعها مثل المدن المريضة ومدن التلوث البيئي , ومدن الإمراض ومن ثم مدن المترو بولس أو المدن الكبرى وهي ظاهرة المدن المندمجة ومدن المستقبل انظر المخطط رقم (١) .

شكل رقم (١) مستقبل المدن وعلاقتها بالبيئة

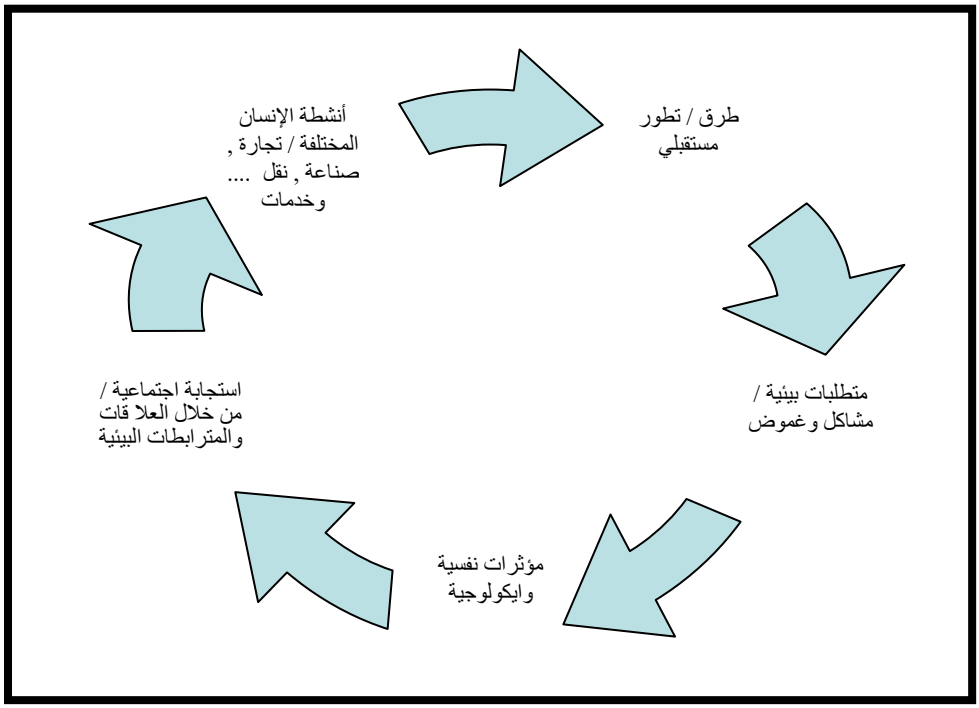

(Bruce , M. , 2001 , p.324)

لم تتوقف مشاكل المدن إلى هذا الحد ، بل أصبحت تصادف العديد من المشاكل منها تغير تركيبها الداخلي ، ومشاكل تتعلق بالنقل ، ومشاكل تتعلق بالبيئة السكنية ومنها التجاوز على تركيب المدينة الداخلي . لذلك عمد المخططون إلى أساليب جديدة متسلحين بالقوانين والتشريعات واخذوا يعتمدون على أسماء للمدن وتبعا للوظيفة التي تؤيديها ، فلذلك كان للمخططين جهود لمواجهة مشاكل المدن ومنها التجاوز, وقبل الدخول في تلك الجهود لابد من معرفة ما هو التجاوز ؟ وما هو مفهومه ؟ تحديده ؟ أقسامة ؟ أسبابه ؟

١ – ٢ مفهوم التجاوز وتحديده :

قبل الدخول إلى تعريف التجاوز لابد من معرفة المكان المتجاوز عليه , فهو إما مقاطعة أو مدينة , لذلك التجاوز إما على الملكيات العامة من قبل استعمال أخر والتي مثلت في اغلبها التجاوز على الخدمات الترويحية والمناطق الخضراء والمفتوحة ، أو التجاوز على الملكيات الخاصة . وقد مثل التجاوز في اغلب أنواعه الاستيلاء على الأراضي المملوكة للدولة واستغلالها خلافا لما جاء به التصميم الأساس والقانون النافذ (الاعسم , ١٩٨٦ , ص ٢٣) ، وهذه العملية ناجمة عن سوء تنفيذ مراحل التصميم الأساس للمدينة ووفق ما نص علية القانون . عليه فان التجاوز وقع على الأراضي المخصصة لإحدى الأنشطة الآتية (صناعي , تجاري , سكني , ترويحي ، المناطق الخضراء والمفتوحة , النقل ، والخدمات) .

والتجاوز هو مجمل ما يقوم به الأفراد والجماعات والهيئات الرسمية وغير رسمية من أتلاف أو تشويه متعمد وغير متعمد لبنية المدينة كمكان حضري ومكونات هذا المكان وعناصره ، مما يؤدي إلى تغير صورته التي ينبغي أن تكون عليها أو ينبغي الظهور بها (منسي , ٢٠٠٧, ص٦) ، والتجاوز في الشريعة الإسلامية هو غصب الأرض ، وقد قال رسول الله (ﷺ) (من ظلم قيد شبر

من الأرض طوقه من سبع أراضين) . [البخاري و مسلم] ، فمن خلال هذا المبدأ تم منع تجاوز استعمال على الأخر إذ تم تحديد استعمالات الأرض كل واحد على حدة في مدننا الإسلامية باعتماد مبدأ العقاب والثواب أي يكافأ المرء على الأعمال الحسنة ويحاسب على الأعمال السيئة (younan , 1985 , p.98) .

ومن ذلك حدد الباحثان تعريف التجاوز بأنه كل ما يحصل من تغير في استعمالات الأرض المخطط لها أو كل ما يقوم به الإفراد من أنشطة وفعاليات مخالفة للقانون أو غير شرعية داخل المدينة وخارجها , أو هي مجمل ما يحصل من تشويه للمشهد الحضري (التلوث البصري والتلوث البيئي) . وفي ضوء هذا التعريف فان السياجات التي بناها الأفراد حول المساحات الخضراء والمساحات الخالية وبناء محلات تجارية على أرصفة الشوارع أو سير الناس في نهر الشارع أو تكسير خط السماء من خلال الأبنية العالية التي تفوق حيز المدينة العمراني واستغلال محرمات الكهرباء وسكك الحديد ووضع الإعلانات في الأماكن الخاطئة , كلها تعد تجاوزات وأسبابها أما جهل المواطن أو سوء تنفيذ القوانين والمخططات والجهل في فهم القوانين النافذة فضلا عن الفساد الإداري . لذلك فان لشرح هذا الموضوع لابد من تسليط الضوء على أقسام التجاوز وأسبابه , إما أقسامه هي :

١- التجاوز على الساحات العامة (المتنزهات والحدائق) .
٢- التجاوز على الأراضي الخاصة بالدولة وتشمل أراضي الخدمات العامة (كهرباء , هاتف ، وماء) .
٣ - التجاوز على التجارية والصناعية .
٤ - التجاوز على كراجات ومواقف السيارات .
٥ - التجاوز على الأراضي الزراعية .
٦ - التجاوز على واجهة المدينة النهرية .
٧ - التجاوز على الأبنية التراثية والحضارية .
٨ - التجاوز على الساحات المخصصة كحزام اخضر والمحيط بالمدينة .

أما فيما يتعلق بأسباب التجاوز ، فهي :

١-الجهل .
٢-قصور وسائل الإعلام عن تبيان أهمية الظاهرة وخطورتها .
٣-عوامل اجتماعية .
٤-غموض معنى التجاوز لدى سكان المدنية .
٥-الهجرة الواسعة من الريف إلى المدنين .

ومن الجدير بالإشارة إن التجاوز وصل إلى مرحلة مكنته من الدخول في كل نشاط من أنشطة المدينة، لذا أصبحت خطورته تستدعي المخططين مواجهة هذا الوباء الذي أصبح فيروسا يأكل جسد المدينة العراقية على وجه الخصوص في القرن الحادي والعشرون لذا لجأت العديد من المدن إلى إحاطتها بحزام اخضر والغاية منه هي تحقيق الوظائف الاجتماعية ، الاقتصادية ، والبيئية , واهم فوائد الحزام الأخضر هي : (عفيفي ,٢٠٠٠, ص١٩٠) .

أ- وظيفة جمالية .
ب-تحديد التصميم الأساس للمدن .
ج- منع الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية .
د- تنظيم بيئة الإنسان وتجعل المدينة ملائمة للسكن .

هـ- فصل الصناعة عن نسيج المدينة .
و- استثمارها كمناطق ترويحية .

١- ٣ دور المخططين في مواجهة تحد التجاوز :-

وجد مخططو المدن أنفسهم أمام تحدا جديد ، إلا وهو التجاوز على الممتلكات العامة والاستعمالات الأخرى , فلجئوا تارة إلى تفعيل القوانين والتشريعات ، وتغير أسماء المدن حسب الوظيفة التي تؤديها تارة أخرى .

فظهرت مدن الخيال (منسي , ٢٠٠٧, ص١٢٠) ومبدأ هذه النظرية هي إن المدينة قائمة على جبل تشرف على الناس داخل هذه المدينة وهي فكرة فلسفية بحتة , ثم ظهرت المدينة الفاضلة للفارابي ، من ثم المدينة الممتدة الواسعة لفرانك لويد رايت (الدليمي , ٢٠٠٢, ص ٦٣) وهي تمتد بشكل طولي أما على طول طرق النقل أو على طول النهر وان الغاية من الشكل الطولي أو الامتداد هو ليسهل وصول السكان إلى الخدمات ولتسهيل رحلة العمل اليومية والحصول على فرص عمل متساوية من خلال تدرج عدد السكان من المركز نحو الإطراف , ثم طورت هذه النظرية للعالم سوري ماتا التي طورها إذ صورت الخدمات وفرص العمل بأنها تتوزع على جانبي الطريق الرئيس , ثم ظهرت مدن الحدائق التي طبقت كأول منهج مدني مبتكر في بداية القرن العشرين (هوارد فيليب وآخرون ، ٢٠٠٤ ، ص٣٩) ، والريف هي محاوله للهروب من المدينة وأجوائها الصاخبة واللجوء إلى جو الريف وهي مزاوجة بين الريف والمدينة من خلال احد الاحتمالين .

- صنع مدينة بكل مقوماتها وأنشطتها وكثافتها السكانية وحياتها الاجتماعية المفككة .
- صنع مدينة بكل مقوماتها وأنشطتها الطبيعية وهدوئها وجمالها ونقاء الطقس فيها وترابط الحياة الاجتماعية .

لقد عمدت هذه النظرية إلى اشتقاق احتمال ثالث يربط بين هذين الاحتمالين (التزاوج بين الريف والمدينة) .

ظهرت بعد ذلك مدينة الغد لـ (lecorbonsier) (عفيفي , ٢٠٠٠, ص٥) ، أساس هذه النظرية هي إزالة الفوارق بين الريف والمدينة من خلال اقتراح برامج داخل المدينة , وهي محاولة لنقل المدينة إلى الريف من خلال التصاميم المعمارية للعمارات العالية داخل الحدائق الكثيفة ، وتذويب الفوارق الاجتماعية من خلال الترابط بين أنشطة المدينة المختلفة فيما بينها وبين أنشطة الريف الرئيسة .

ثم ظهرت بعد ذلك المدينة المركبة لـ (E.gloeden) التي بنيت على أساس تقليل خطورة تضخم المدن , أي معاملة كل خلية في المدينة على حده , فهي تقوم على أسس اقتصادية وتشريعية واجتماعية , فهي أكدت على الجوانب الرمزية في تخطيط المدن .

أما فيما يتعلق بنظريات استعمالات الأرض فهي تمثلت بعدة نظريات منها نظرية (Burgess) (أبو صبحه , ٢٠٠٢, ص ٢٣٦) ، فقد طبقت هذه النظرية في عدة مدن منها شيكاغو ، إذ أكدت على البناء والتنظيم حول المنطقة التجارية ثم قسمت بشكل متتابع إلى منطقة التجارية المركزية (C.B.D) ثم إلى المنطقة التجارية الانتقالية ثم سكن عمال وسكن الطبقات العليا ثم ضواحي المدن , اعتمدت هذه النظرية على الزيادة الحاصلة في اعدد السكان المهاجرين من الريف إلى المدن مما ولد مشاكل اقتصادية ، ثم تلاها بعد ذلك نظرية (Berry) سنة ١٩٨٥ والذي قسم استعمالات الأرض اعتمادا على مبدأ الجيرة ، فقد لجاء إلى تشريع قانون المدن الأمريكية إذ استخدم معيار الحجم والمقياس (Gary, B. and Sophie ,W. , 1995 , p.332) ، ثم تلاها نظرية

المخطط (هومر هويت) الذي صنف الاستعمال السكني بالاعتماد على متوسط الإيجار وتوصل إلى استنتاج أن متوسط الإيجار يتركز عند أطراف المدينة .

المبحث الثاني : التصاميم الأساسية لمدينة الفلوجة :-

تعد دراسة التصميم الأساس من الأهمية بمكان إذ مثل أساس تطورا لإطار الحضري للمدينة وتوسع أفاقها المكانية وتوزيع استعمالات الأرض فيها عبر حلقات زمنية متصلة يتناقلها مخطط هيكلي سابق ويتسلمها مخطط لاحق .

شهدت مدينة الفلوجة أول تصميم أساس في أواخر الخمسينات وانتقلت مدينة الفلوجة إلى ما يمكن تسميته بالمدينة المخططة ، إذ كان أول تصميم وفق إستراتيجيات التخطيط الحضري والإقليمي ، فقد مثلت هذه المدة والتي لحقتها ظهور المشاريع الاقتصادية وزيادة عوائد البلاد من الدخل مما اثر في تحسين الوضع الاقتصادي للفرد ، فضلا عن أهميته في زيادة الطلب للأراضي السكنية مما استدعى المزيد من تخصيص الأراضي ، وهذا بدوره حتم الحاجة إلى تنظيم حضري أكثر دقة .

واقتضى الأمر تصورا لمستقبل المدينة بسرعة قصوى ، وقدرة على موائمة الماضي بالحاضر بخطوات ثابتة وقادرة على تفهم التغير الجديد الذي طرأ على المدينة ، إلا إن هذه الخطط عانت منذ بدايتها صعوبة تفهم الوضع القائم والتعامل معه ، فضلا عن القرارات الإدارية غير المدروسة والإحداث السياسية التي مرت بالبلد من حرب وحصار واحتلال والتي خلقت جوا من سوء التخطيط وسوء تنفيذ التصاميم الأساسية ، وفي هذا الجزء سيتم تناول المراحل التي مرت بها المدينة من تصاميم أساسية وأثرها في معالجة التجاوزات ، واهم هذه المراحل هي :

٢- ١ المرحلة الأولى (التصميم الأساس لسنة ١٩٥٩) :-

يعد أول تصميم أساس شمل جميع أجزاء المدينة والذي اعد من قبل شركة دوكسيادس (dioxides) ، تم الاعتماد في إعداده على الصور الجوية ودراسة واقع حال المدينة في توزيع وتنظيم استعمالات الأرض (المحمدي , ٢٠٠٥ , ص ٦٤) . وقد ركز هذا التصميم على معالجة تنظيم الاستعمال السكني في المدينة وتحديد اتجاهات التوسع ، إذ تم تنظيم الأحياء : الجمهورية , الرسالة , الجولان والمعتصم , ويمكن ايجازاهم خصائص هذا التصميم كما يلي :

١- أول تصميم حضري على النمط الغربي إذ قسم المدينة إلى قطاعات هندسية منتظمة Sector City إذ قسمت الشوارع وفق النظام الشبكي Roads Grid .
٢- أكد على أهمية النهر كمحدد طبيعي لنمو المدينة باتجاه الغرب , إذ برزت محاور التوسع بثلاثة اتجاهات (الشمال , الجنوب ، والشرق) ، مثل التوسع باتجاه شمال وجنوب التوسع العشوائي (تجاوزات) ، وبلغت مساحة المدينة المخططة (٣٤٧) هكتار (الخارطة رقم ٢-) .
٣- لم يعالج مشكلة التجاوزات , إذ فقد المصداقية بالاعتماد على الواقع عند إعطاء المعالجات التخطيطية ، وإنما أعطى تصميما يخالف الوضع الحالي وخصوصا في حي الرسالة والجولان .

٢- ٢ المرحلة الثانية التصميم الأساس رقم (٦١٠/١٨٦) لسنة ١٩٧١ :-

وصل عدد السكان (١٩٨٤٤) نسمة لسنة ١٩٥٧ (وزارة الداخلية ، مديرية الأحوال المدنية العامة ، ١٩٥٧) ثم ارتفع العدد إلى (٣٦٣٣٠) نسمة لسنة ١٩٦٥(وزارة الداخلية ، مديرية

الأحوال المدنية العامة ، ١٩٦٥) بنسبة نمو (٧.٤ %) ثم ارتفع العدد إلى (٤٣٩١٤) نسمة لسنة ١٩٧٠ (وزارة الداخلية ، مديرية الأحوال المدنية العامة ، ١٩٧٠) بنسبة نمو (٣.٩%) هذه الزيادة المتسارعة جعلت التصميم الأساس لسنة ١٩٥٧ قصير العمر بحيث استدعى هذا النمو إلى وضع تصميما جديدا , إذ وضع بإشراف وزارة البلديات وبموجب هذا التصميم تم استحداث أحياء جديدة هي : المعلمين , الضباط , الشرطة ، والوحدة , فضلا عن استكمال الإحياء القديمة وهي : الجولان , الأندلس , الرسالة , الجمهورية ، ونزال ، إذ تمكن هذا التصميم من تنظيم نمو المدينة في المناطق المستحدثة ، فمن خلاله برزت المدينة أكثر تنظيما من حيث استقامة الشوارع والقطاعات السكنية .

وبقت مشكلة التجاوزات قائمة , لان التصميم الجديد حدد استعمالات الأرض من خدمات ومبان عامة ومناطق ترفيهية دون إن يأخذ بنظر الاعتبار المباني السكنية العشوائية المشيدة كواقع حال الأمر الذي جعل هذا التصميم غير قابل للتنفيذ ، مما استدعى إعداد تصميم قطاعي رقم (٣٢٦) لسنة ١٩٧٨ الخاص بحي الجولان (مديرية التخطيط العمراني , القسم الفني , بيانات غير منشورة) تم بموجبة معالجة مشكلة الدور المشيدة ووضع المنطقة المحاذية لها كمنطقة توسع مستقبلي , بذلك توقف النمو العشوائي باتجاه شمال المدينة . ثم صدر التصميم القطاعي المرقم (٣٥٧) لسنة ١٩٧٩ (مديرية التخطيط العمراني, القسم الفني , بيانات غير منشورة) وهذا التصميم خاص بحي الرسالة الذي مثل صورة غير واقعية للتطبيق ، فقد اعد المعار التخطيطي لاستعمالات الأرض فوق المشيدات مما يعني إزالتها الأمر ألذي أسهم في استمرار النمو العشوائي في جنوب المدينة . واهم ما تميز به هذا التصميم هو :

١-أول تصميم شامل حدد محاور التوسع العمراني للمدينة باتجاه الشمال ، الشرق ، والجنوب , إذ بلغت مساحة هذا التصميم (١٣٥٠) هكتار (الخارطة رقم - ٣-) .

٢-اهتم هذا التصميم بالتنطيق (zoning) والسيطرة التامة على نمو استعمالات الأرض .

٣-رافقت مدة صدوره ظهور العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بتمليك المتجاوزين وضوابط إفراز الأرض وتعديل بعض فقرات قانون الطرق والأبنية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٥.

٤- تمكن التصميم القطاعي المرقم (٣٢٦) من وضع حد للتجاوزات في القطاع الشمالي بشكل نهائي ، وفي نفس الوقت لم يستطع التصميم القطاعي المرقم (٣٥٧) من إيقاف التجاوزات والبناء العشوائي جنوب المدينة ، إذ لم يعالج هذا التصميم مشكلة التجاوزات كونه لم يأخذ المشيدات واقع حال ووضع المعالجات التخطيطية لها .

٢ – ٣ المرحلة الثالثة التصميم الأساس المرقم (٣٩٧أ) لسنة ١٩٨١:-

استمر نمو السكان إذ وصل حسب تعداد سنة ١٩٧٧ إلى (٦٣٠٥٠) نسمة (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ١٩٧٧) ، مما يعني انتهاء فاعلية التصميم السابق مما استدعى الأمر إلى استحداث تصميم جديد وهو التصميم المرقم (٣٩٧) لسنة ١٩٨١ إذ تم بموجبه استحداث مناطق توسع جديدة من جهة الشرق والجنوب تمثلت بالأحياء : القادسية , اليرموك , التأميم ، والخضراء ، فضلا عن استكمال الأحياء القديمة وهي : الشرطة , الضباط ، المعلمين , الوحدة , نزال ، الرسالة ، و الجولان .

نظرا لتهيئة خدمات البنى الارتكازية لهذه الأحياء فقد شيد معظمها وسكنت في مدة قياسية , ومع ذلك فقد استمرت ظاهرة البناء العشوائي (التجاوزات) وخصوصا في جنوب والجنوب الغربي من المدينة ، وهذا يعود إلى عدم دقة المسوحات في تأشير خطوط نقل الكهرباء ومحرماتها

فضلا عن وجود أراض زراعية , لذلك حدثت تعديلات متلاحقة بعد عملية تنفيذ التصميم الأساس , إذ أعدت التصاميم التفصيلية المرقمة (٤٥٤أ) , (٤٥٤ب) , و(٤٥٤ج) للسنوات ١٩٨٥, ١٩٨٨ , و١٩٩٠حسب الترتيب ، ونصت هذه التعديلات تنظيم منطقة المتجاوزين في حي الخضراء .

أما في حي التأميم فقد تم أعداد التصميم القطاعي المرقم (٤٣١) لسنة ١٩٨٢لعموم الحي ألا إن ما نفذ منه الجزء الشرقي فقط أما بقية الأجزاء فقد استمر فيها النمو العشوائي بسبب صعوبة تنفيذ التصميم القطاعي مما أدى إلى أجراء تعديلات عليه كما في التصميم المرقم (٥٢٥) لسنة ١٩٨٧والتصميم المرقم (٥٤٥) لسنة ١٩٨٨ ، وأهم الجوانب التخطيطية لهذا التصميم هي :

١- التوسع السريع بعيدا عن المعايير التخطيطية وقد تزامنت مع الظروف الاستثنائية (الحرب العراقية الإيرانية) والتي أسهمت في إستصدار العديد من القرارات المتعلقة بتخصيص أراض دون ضوابط أو دراسة .

٢- انحصر النمو العشوائي في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة تحديدا في حي التأميم والجزء الغربي من حي الخضراء , إذ مثلت أراضي البساتين والمحاصيل الموسمية كما نها منطقة منخفضة نسبيا عما يجاورها (تحت خط ٤٣ متر عن مستوى سطح البحر) (ألفلاحي , ٢٠٠٥, ص٤٦) .

٣- توسعت المدينة باتجاهات (الشرق , الجنوب ، والشمال) إذ بلغت مساحة المدينة (٢٠٥٦) هكتار (الخارطة رقم - ٤-) .

٢ – ٤ <u>المرحلة الربعة التصميم الأساس المرقم (٣٩٧) لسنة ١٩٩٣ و ٢٠٠٠</u> :-

كان لعامل التسهيلات المصرفية والمنح التي تكفي لإنشاء وحدات سكنية متكاملة في عقد الثمانيات وتهيئة مواد البناء بأسعار مناسبة , فضلا عن نمو السكان المتزايد إذ بلغ (١٠٩٧٣١) نسمة حسب تعداد سنة ١٩٨٧(وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ١٩٨٧) ، مثلت نسبة النمو (٥.٧ %) الحاجة إلى تخصيص الأرض السكنية ، مما تطلب استحداث تصميم جديد تمثل بتصميم المرقم (٣٩٧ب) لسنة ١٩٩٣ الذي أضاف مناطق توسع الجديدة باتجاه الجنوب تمثلت بالأحياء : الأمين ، المأمون ، السلام ، والمنصور (الخارطة رقم - ٥-) , إذ مثل محور المدينة الوحيد لان سكة الحديد محدد للتوسع من الشمال و نهر الفرات من الجهة الشرقية .

تميز النمو العمراني الذي رافق تنفيذ Implementation هذا التصميم بالبطء الشديد وذلك لوجود الظرف السياسي المتمثل بالحصار الأمريكي على العراق مما انعكس على قلة نسبة النمو للسكان إذ بلغ (١٥٣٧٣٠) نسمة حسب تعداد سنة ١٩٩٧ ، (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ١٩٧٧) مثلت نسبة النمو (٣.٤ %) وسوء تخطيط وتنفيذ هذا التصميم وما لحقه من توسيع التصميم الأساس لسنة ٢٠٠٠ (الخارطة رقم - ٦-) وخصوصاً بعد قرار (١١٧) لسنة ١٩٩٧ .

أن هذه التصاميم لم تعالج مشكلة التجاوزات Encroachment بشكل نهائي إذ تم استحدث التصميم القطاعي رقم (٤٥٤) في ١٩٩٢/٦/٢٤ الخاص بحي الخضراء ، والتصميم القطاعي رقم (٧٥٤) لسنة ١٩٩٨ الخاص بحي التأميم (مديرية التخطيط العمراني , القسم الفني , بيانات غير منشورة) . إذ استطاع هذا التصميم ومن خلال التصاميم القطاعية Sector planning تنظيم منطقة التجاوزات جنوب المدينة ، واهم مميزات هذه المرحلة هي :

١- طغيان القرا ر الإداري وتقديمه على الرأي التخطيطي السليم ، وذلك في تقدير حاجة المدينة من استعمالات الأرض .
٢- سوء تنفيذ التصميم الأساس , إذ لم تمد الإحياء المستحدثة بأي نوع من الخدمات .
٣- مثل المحور الجنوبي المتنفس الرئيس للتوسع الحضري على حساب الأرضي الزراعية , إذ بلغت مساحة هذا التصميم (٣١٧٥) هكتار .

٢ – ٥ <u>القوانين والتشريعات وأثرها في الحد من ظاهرة التجاوزات</u> :-

لعبت الضوابط التشريعية دورا مهما في تنظيم حياة الناس بصورة عامة و المدينة بصورة خاصة وقد عرفت التشريعات والقوانين البلدية منذ فترة مبكرة في التشريع العراقي والتي كان لها دور مهم في تنظيم استعمالات الأرض وتوجيه حركة العمران المستقبلية واهم القوانين هي (مديرية التخطيط العمراني ، القسم الفني ، بيانات غير منشورة) :

١-نظام الطرق والأبنية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٥ إذ مثل أول تشريع شامل لتنظيم المدن , إذ قسم المدينة إلى مناطق عمرانية أولى وهي تخص المناطق القديمة وثانية وثالثة ورابعة ومنطقة ممتازة ومنطقة خامسة تصنف حسب أهمية المدينة من الناحية الإدارية ولكل منطقة ضوابط عمرانية خاصة بها تشمل مادة البناء ومساحة الدار وعرض الشارع .... .

٢-أعقبة قانون إدارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦١ والذي عدل على كثير من القرارات لقانون الطرق والأبنية .

٣-قانون رقم (١٥٦) لسنة ١٩٧١ الذي ساهم في تنظيم التركيب الداخلي للمدينة إلا أنة اغفل جانب الزيادة الحاصلة في عدد المركبات وانعكاسها على حاجة الشوارع إلى مساحة الشوارع الداخلية .

٤-قانون رقم (٧٣٤) لسنة ١٩٨٧والذي نص على جواز مالكي الأرض الزراعية والبساتين وأصحاب حق التصرف في تشييد دور سكنية لهم ولاولادهم ، بمساحة (٣٠٠ م٢) لصاحب الأرض و(٢٠٠ م٢) لكل واحد من الأولاد داخل وخارج حدود التصميم الأساس , مما أسهم في زيادة مساحة النمو العشوائي وخاصة في الجزء الشمالي من حي الجولان والغربي من حي الرسالة والتأميم والخضراء .

٥-قانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٩٧ والذي نص على تخصيص الأراضي المفتوحة وتوزيعها لإغراض السكن والذي سيء التصرف فيه والتجاوز على المساحات الخضراء والخدمات العامة وتحويلها إلى الاستعمال سكني .

٦-قانون رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٣ والذي تم فيه تعديل قانون (٧٣٤) لسنة ١٩٨٧وذلك بعدم جواز بناء مالكي الأرض الزراعية والبساتين داخل حدود التصميم الأساس وجوازه خارجه .

٧- كما تم استصدار مجموعة من القرارات الخاصة بتمليك المتجاوزين وهذه القرارات هي :

أ- قرار رقم (٣٩٧) لسنة ١٩٧٠ والذي نص على تمليك المتجاوز بالسعر المخفض .

ب- قرار رقم (٧٢١) لسنة١٩٧١ والذي نص على استمرار العمل بالقرار السابق .

ج- قرار رقم (٥٤٨) لسنة ١٩٧٩ والذي نص على تمليك المتجاوز خلافا للتصميم (أي استعمال غير سكني) قطعة ارض بالسعر السائد ويزال التجاوز .

د- قرار رقم (١٥٤) لسنة ٢٠٠١ والذي نص على إزالة التجاوزات المخالفة للاستعمال وبدون تعويض بقطعة ارض أخرى .

٥- القرار رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٣ والذي نص على تمليك المتجاوزين المطابقين للاستعمال لإغراض السكن .

ومن ذلك نجد إن هذه القرارات كانت انعكاسا للواقع الذي مرت به مدن العراق ومنها مدينة الفلوجة مما أسهم في تغير شكل التصميم ، والتأثير في استمرار ظاهرة التجاوزات .

المبحث الثالث : مشكلة التجاوزات دراسة تقويمية :-

٣ – ١ الدراسة الميدانية :-

شملت الدراسة الميدانية الجوانب الآتية :

١- المقابلات الشخصية مع السادة المسوؤلين في التخطيط العمراني في المحافظة وبلدية الفلوجة .

٢ - المشاهدة الميدانية للمناطق المتجاوز عليها .

٣ - استمارة المسح الميداني والبالغ عددها نحو (٢٢٥) استمارة تضمنت (٦) أسئلة توزعت الاستمارات حسب الوحدات السكنية بواقع استمارة واحدة لكل (١٠٠) وحدة سكنية ، انظر الجدول رقم (١) .

السؤال الأول : هو (أين يقضي الأطفال أوقات لعبهم) فأجاب (٤٦%) من حجم العينة أن أماكن العب في الشارع آذ مثلت غالبية سكان المدينة وذلك لعدم توفر الأماكن المخصصة للعب داخل الإحياء السكنية ، وأجاب نحو(٢٦%) من حجم العينة أن أماكن اللعب في البيت وشملت الإجابة أحياء القادسية والضباط والجمهورية والمعلمين وهي اغلب العينة ، وأجاب (٢٨%) من حجم العينة أن أماكن العب هي في الأماكن المخصصة للعب وشملت الإجابة أحياء الشرطة والوحدة والجولان ونزال ، فمن خلال مشاهدة الباحثان أن هذه ساحات العب لا ترتقي لمفهوم الملعب ,إذ هي اغلبها عبارة عن ساحات شاغرة مخصصة كمباني عامة يقوم سكان المنطقة بأشغالها لهذا الغرض .

السؤال الثاني : هو (أي من الخدمات الترويحية تعتقد أنها متوفرة) فكانت الإجابات هي (٤٠%) من حجم العينة أنه لا توجد في الحي السكني إذ احتلت الأحياء الر صافي والمعتصم والمعلمين والوحدة واليرموك اغلب هذه العينة بينما أجاب (٢٩%) من حجم العينة بوجود متنزهات , إذ تمثلت بمساحات صغيرة تصلح كمتنزه الحارة الصغير توزعت بصورة منتشرة على أحياء المدينة وخصوصا الأحياء الشمالية ، وأجاب (٢٤%) من حجم العينة أجابت بوجود ملاعب رياضية توزعت على أحياء الجولان والمعلمين والوحدة والقادسية,إذ توزعت هذه الأحياء بشكل شريطي بمحاذاة سكة الحديد والطريق الدولي السريع ، على الرغم من خطورة إذ مثل محرمات الطريق الدولي وسكة حديد بغداد – عكاشات ، ولكن يمكن استغلاله كمتنفس لسكان المناطق القريبة وأماكن لعب ، بينما أجاب (٧%) من حجم العينة بوجود كورنيش وتركزت الإجابة في الأحياء المجاورة للكورنيش مثل حي الأندلس والرصافي والرسالة وهو لا يرتقي إلى أن يكون كورنيش لسكان المدينة إذ يعاني من صغر المساحة والإهمال وعدم توفر الخدمات .

جدول رقم (١)
توزيع استمارات الاستبيان على إحياء مدينة الفلوجة

ت	الحي	عدد الاستمارات	النسبة المئوية
1	الجولان	٢٤	10.7
2	المعلمين	١٤	6.2
3	نزال	٢٦	11.6
4	القادسية	٢٣	10.2
5	الوحدة	٩	4.0
6	المعتصم	٨	3.6
7	الرصافي	٣	1.3
8	الضباط	١٧	7.6
9	الجمهورية	٩	4.0
10	الشرطة	٢٠	8.9
11	الخضراء	١٣	5.8
12	اليرموك	٢١	9.3
13	الأندلس	٩	4.0
14	الرسالة	١٤	6.2
15	التأميم	١٤	6.2
16	المنصور	١	0.4
	المجموع	٢٢٥	100.0

المصدر:- عمل الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبيان

السؤال الثالث : هو (أي الخدمات تعتقد أنها متجاوز عليها) : فكانت الإجابات هي (٣٥%) تجاوز على أرصفة الشوارع إذ تركزت الإجابات في أحياء الرصافي والمعتصم والسبب يعود إلى المنطقة التجارية الكثيفة والثانوية فيها مما عمل حالة من غلق الشوارع والتعدي على الرصيف وبناء المحلات والسقائف فيها ، بينما أجاب (٢٧%) من حجم العينة أن التجاوز على أراضي الخدمات العامة وقد توزعت الإجابات على جميع أحياء المدينة إذ خلفت فترة انعدام سلطة القانون وخصوصا بعد الاحتلال سنة ٢٠٠٣ ولحد الآن حالة من التعدي والسكن العشوائي في الأراضي المخصصة للخدمات العامة ، بينما أجاب (٢٠%) من حجم العينة أن التجاوز على الأراضي الزراعية , إذ تركزت الإجابة في الإحياء : الجولان ، الرسالة ، التأميم ، والخضراء (الجانب الشرقي من النهر) حيث تتوفر فيها مساحات من الأراضي الزراعية تم فيها امتداد البناء العشوائي بشكل مستمر ، وأجاب (١٥%) من التجاوز على الخدمات البنى الارتكازية (شبكات كهرباء ومياه المجاري) إذ توزعت هذه الإجابات بنسب متقاربة على أحياء المدينة إذ أصبحت ظاهرة عامة تعاني منها المدينة مما أدت إلى سرعة تلف هذه المنظومة بالتالي كثرة انقطاع التيار وانسداد المجاري وخاصة المياه الثقيلة ، بينما أجاب (٥%) من حجم العينة إن التجاوز حاصل على الأراضي السكنية توزعت الإجابة في الأحياء : التأميم والخضراء ، تمثلت الإجابة باعتماد مبدأ حق التصرف بالأرض (اللزمة) وعدم إعطاء الحق الأصحاب الأرض الشرعيين .

السؤال الرابع : هو (ما رأيك في استغلال المناطق المتجاوز عليها) : فكانت الإجابة نسبة (٤٢%) من العينة تقترح أقامة مشاريع خدمية (التعليمية ، الصحية ، والدينية) توزعت الإجابة على جميع أحياء المدينة ، وأجاب (٢٨%) من العينة استغلا ل ارض التجاوز كحدائق ومتنزهات وتركزت الإجابة في أحياء : الجولان ، المعلمين ، الشرطة ، والوحدة ، بينما أجاب نسبة (١٣%) من حجم العينة في استغلال التجاوز ككورنيش وخاصة أحياء : الأندلس ، المعتصم ، والرصافي ، والمقصود هنا استغلال الأرض المطلة على نهر الفرات لأنها بوضعها الحالي عبارة عن ارض متعددة الاستعمالات منها الصناعي ، التجاري ، نقل ، وأماكن لتجمع النفايات .

السؤال الخامس هو(ما رأيك بأسباب التجاوز) : فكانت الإجابات (٣٦%) من حجم العينة هي استخفاف المواطن بالعقاب إذ أن انهيار دولة المؤسسات وقلت وسائل الردع للمواطن المتجاوز مما جعلته يتخبط بالأرض كيفما يشاء وخاصة الأرض المتروكة على آمل إن تقوم الدولة بتمليكه هذه الأرض ، بينما أجاب (١٨%) من العينة ترجع السبب إلى تهاون السلطة مع المتجاوز ، بينما أجاب (١٤%) السبب هو قلة الوعي الثقافي للمواطن فيما يتعلق بخطورة التجاوز واثر على بيئة المدينة وهيكلها العمراني ، بينما اعتقد (١٠%) من العينة إن سبب التجاوز يرجع إلى ضعف تخطيط وتنفيذ التصميم الأساس للمدينة .

السؤال السادس : هو (هل تؤيد تفعيل القوانين والتشريعات المتعلقة بتخطيط المدن وتنفيذ المخططات الأساسية) : فكانت الإجابة هي (٨١%) من حجم العينة مع تفعيل القوانين والتشريعات ، أما النسبة المتبقية (١٩%) رافضة لتطبيق القوانين والتشريعات .

٣ – ٢ إستراتيجية الحد من ظاهرة التجاوزات :-

ومن هذه الدراسة ارتئيا الباحثان تقديم مجموعة من والاستراتيجيات والتي هي بمثابة مقترحات ومعالجات نقدم من خلالها الحلول للحد من ظاهرة التجاوزات وهي :

أ- تنظيم التجاوز على المنطقة التجارية :

تتم من خلال وضع آليات التخصص في بيع السلع والمنتجات وأبعاد المخازن عن المحلات التجارية (أي الفصل بين المحل والمخزن) ، من خلال استغلال كل منهم على حدة وخاصة المنتجات التي تحتاج إلى مساحة كبيرة الحجم ، وتنظيم المحلات التجارية إلى أقصى حد ممكن عن محلات بيع الجملة أي تغطية الخدمات التجارية على مستوى المدينة ككل ، كما يفضل وضع لوحة على كل محل تجاري يبين ملكية المحل مع الإجازات الرسمية ، فضلا عن أبعاد الصناعات التي وجدت مع الاستعمال التجاري وخاصة الصناعة المضرة بصحة الفرد .

ب - تنظيم التجاوز على الأراضي الزراعية :

يتم التنظيم من خلال تحديد الأراضي الزراعية وخاصة الواقعة على ضفاف نهر الفرات (منطقة البساتين في جنوب المدينة وبستان البوعريم في حي الجولان) وإيقاف ابتلاع الأراضي الزراعية لصالح الاستعمال السكني ، ووضع حزام اخضر (Green Bait) يحيط المدينة وخاصة الأجزاء الجنوبية والغربية وفتح محاور توسع للمدينة باتجاه الشمال (منطقة حصوة الفلوجة) .

ج- تنظيم التجاوز على الأحياء السكنية :

يتم من خلال استغلال مساحات رصيف الشارع للسابلة ، وتفعيل القوانين المتعلقة بالبناء والتشييد .

د- <u>تنظيم التجاوز على الخدمات العامة</u> :

من خلال أبعاد الفعاليات الاجتماعية عن أماكن التلوث (النوادي ، المقاهي ، وأماكن التسلية) ، على الرغم من قلتها في المدينة وإيقاف التجاوز على البنى التحتية (ماء ، كهرباء ، وهاتف) من خلال الالتزام بالقوانين الخاصة بالبلدية وتوحيد خطوط المولدات الأهلية وعدم التعدي على التيار الكهربائي من قبل أصحاب المولدات مع تنظيم الساحات الخضراء والملاعب داخل المحلة السكنية من خلال تطبيق المعايير تخطيطية .

هـ- <u>تنظيم التجاوز على الشوارع</u> :

فيتم التخلص منه من خلال مراعاة التدرج الهرمي عن طريق تصنيف الشوارع بين رئيسة وفرعية وثانوية ، واعتماد الطرق ذات نهايات مغلقة Gol-De-sag داخل المحلة السكنية ، فضلا عن التخلص من كل مظاهر التعدي والتجاوز على الشارع والرصيف والجزات الوسطية .

خارطة رقم (1)

توزيع الاحياء السكنية في مدينـــة الفلوجـــة لسنـــــة 2008

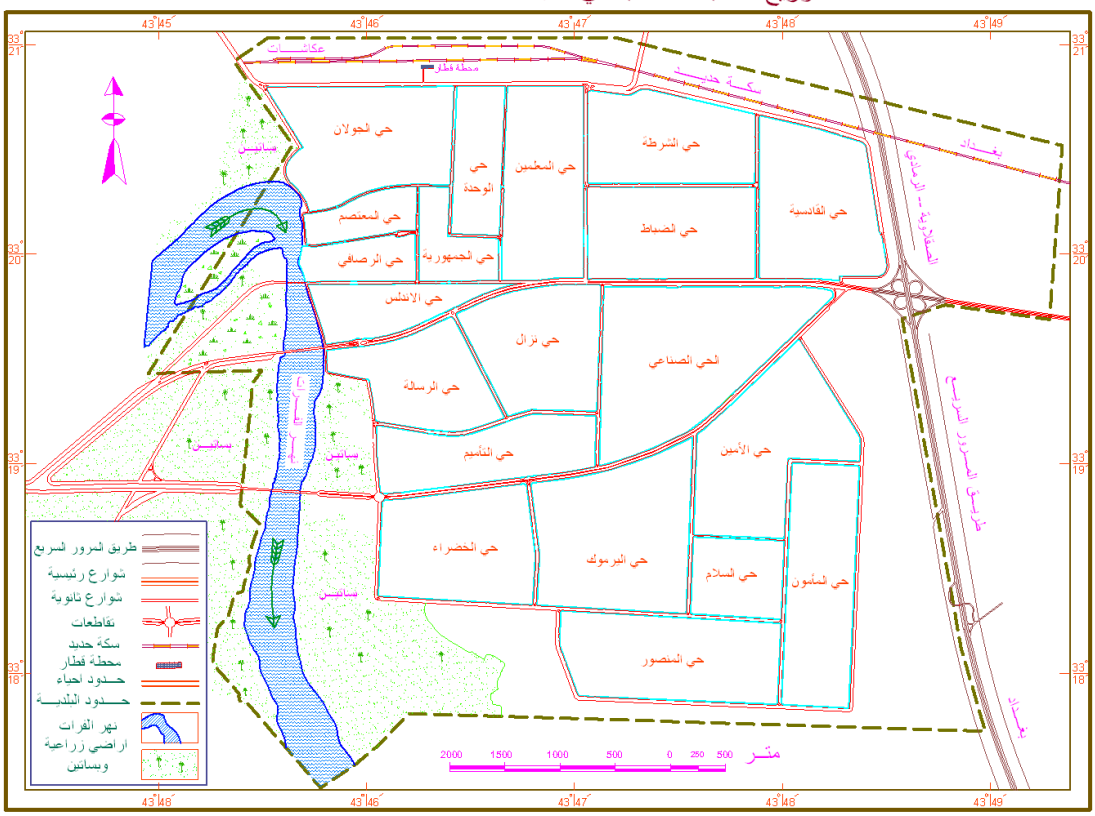

المصدر _ وزارة الاشغال والبلديات ، مديرية التخطيط العمراني ، قسم تخطيط المنطقة الوسطى ، التصميم الاساس لمدينة الفلوجة رقم 397 _ ب _ ، سنة 2000 ، مقياس 1 : 10000

خارطة رقم (2)

التصميـــم الاســـاس لمدينـــــة الفلوجـــة لسنـــــــة 1959

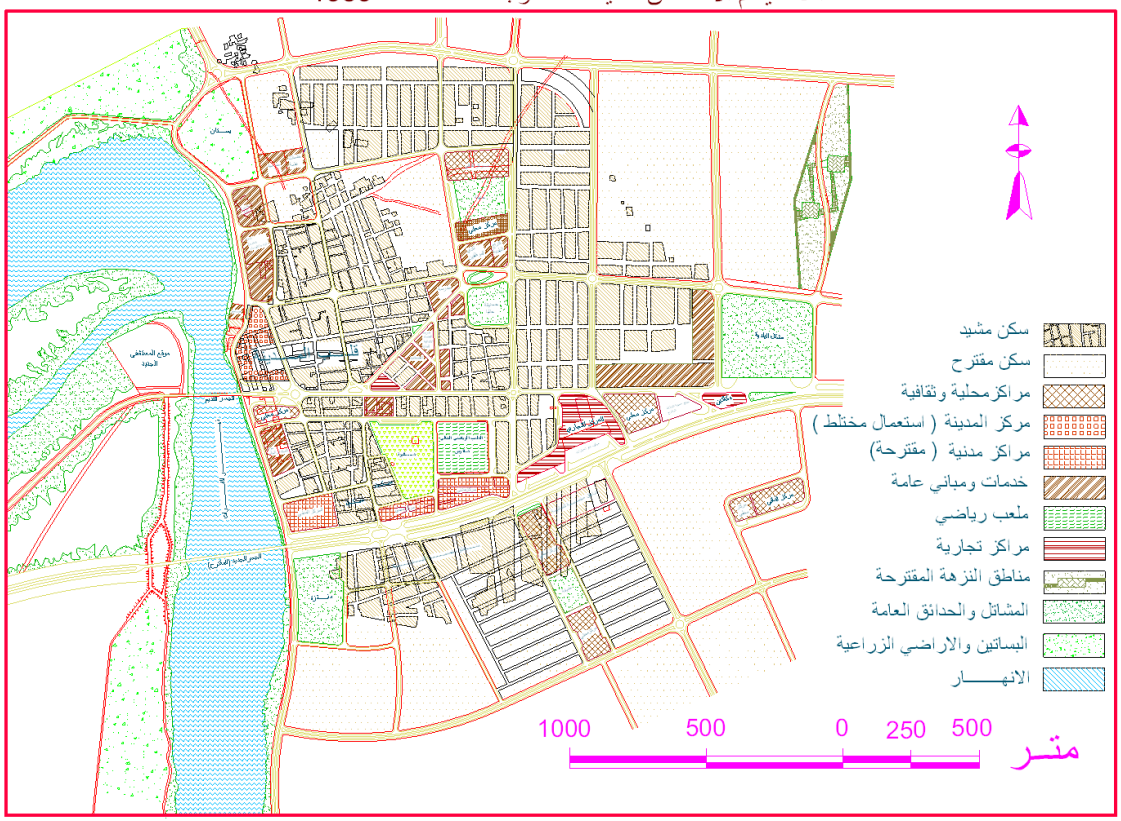

Doxiadis , Constantinos Apostolou , Ekisticsan Introduction to the Science of Human Settlement , Hutch in son of London , 1968

خارطة رقم (3)

التصميـــم الاســـاس لمدينـــــة الفلوجـــة لسنـــــــة 1971

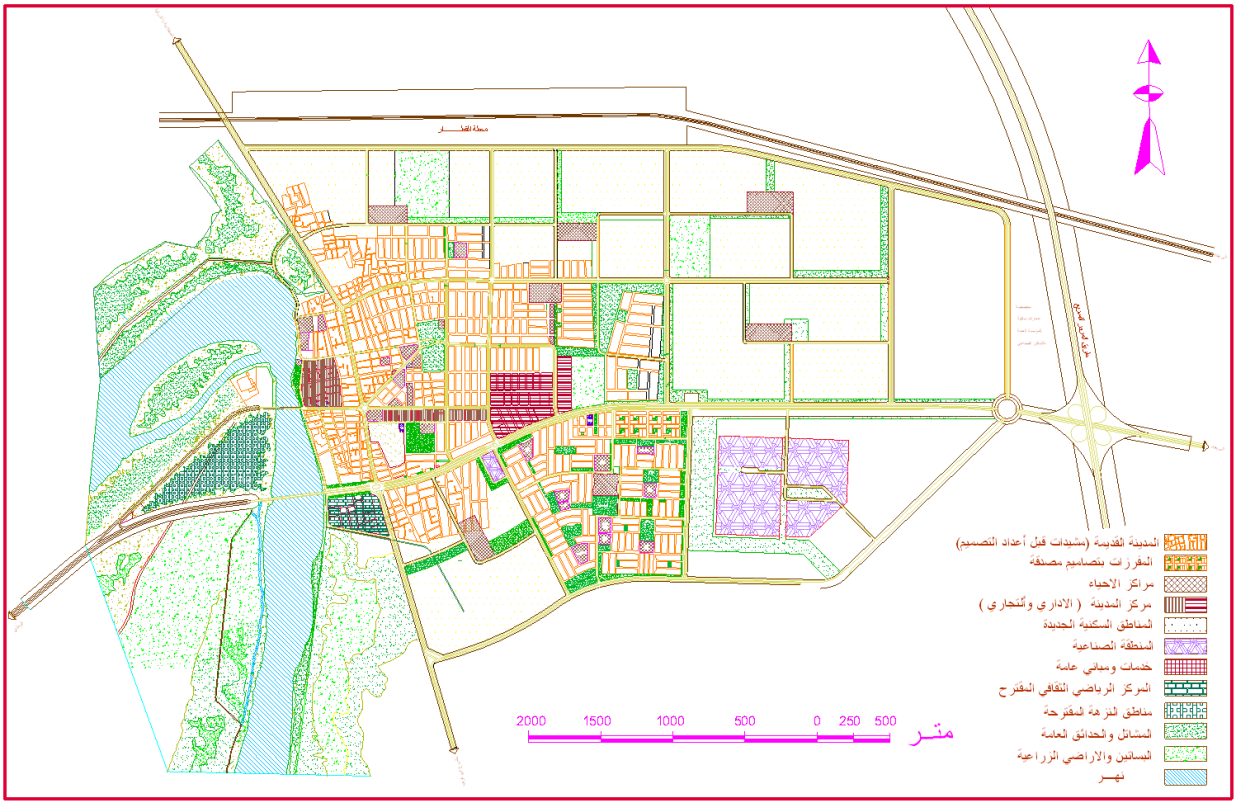

المصدر _ وزارة الداخلية ، مديرية التخطيط العمراني ، قسم تخطيط المنطقة الوسطى ، التصميم الاساس لمدينة الفلوجة رقم 189 / 619 لسنة 1971 ، مقياس 1 : 10000

خارطة رقم (4)

التصميـم الاســاس لمدينـــة الفلوجـــة لسنـــــة 1981

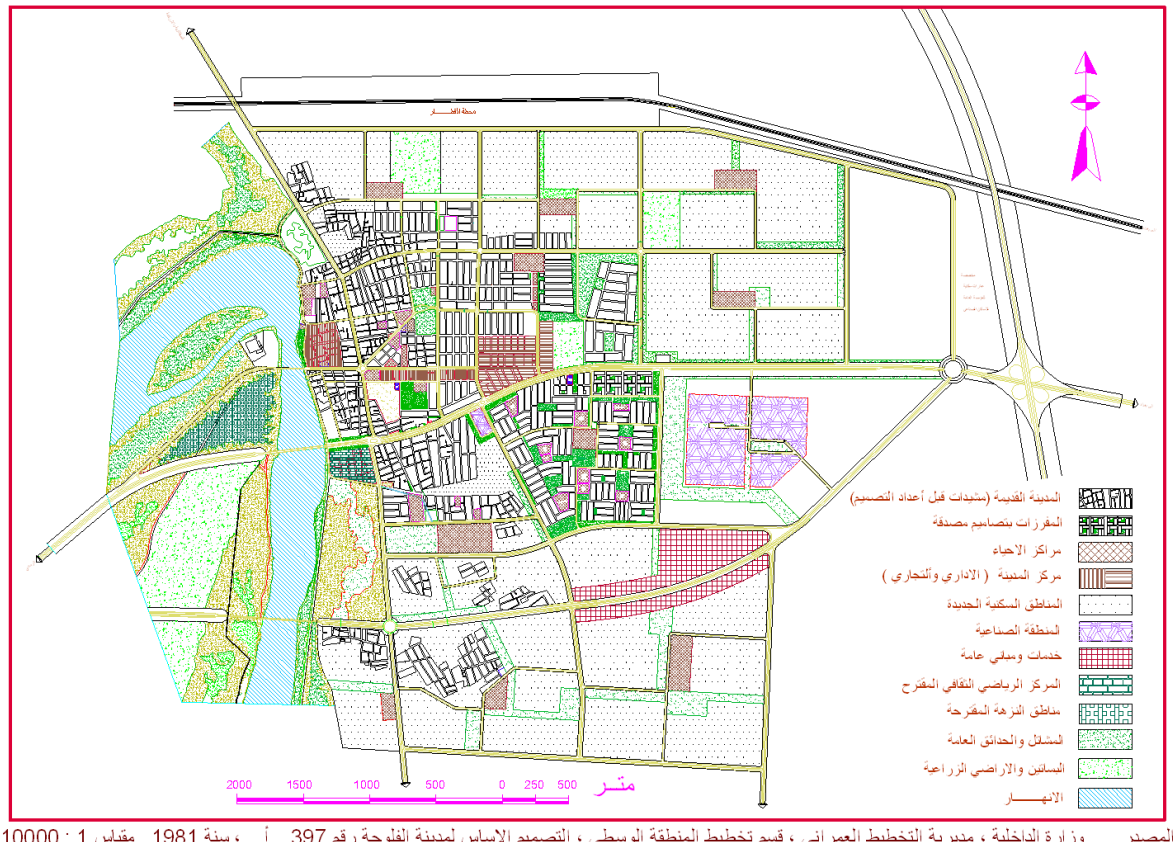

المصدر وزارة الداخلية ، مديرية التخطيط العمراني ، قسم تخطيط المنطقة الوسطى ، التصميم الاساس لمدينة الفلوجة رقم 397 أ ، سنة 1981 ، مقياس 1 : 10000

خارطة رقم (5)

التصميـم الاســاس لمدينـــة الفلوجـــة لسنـــــة 1993

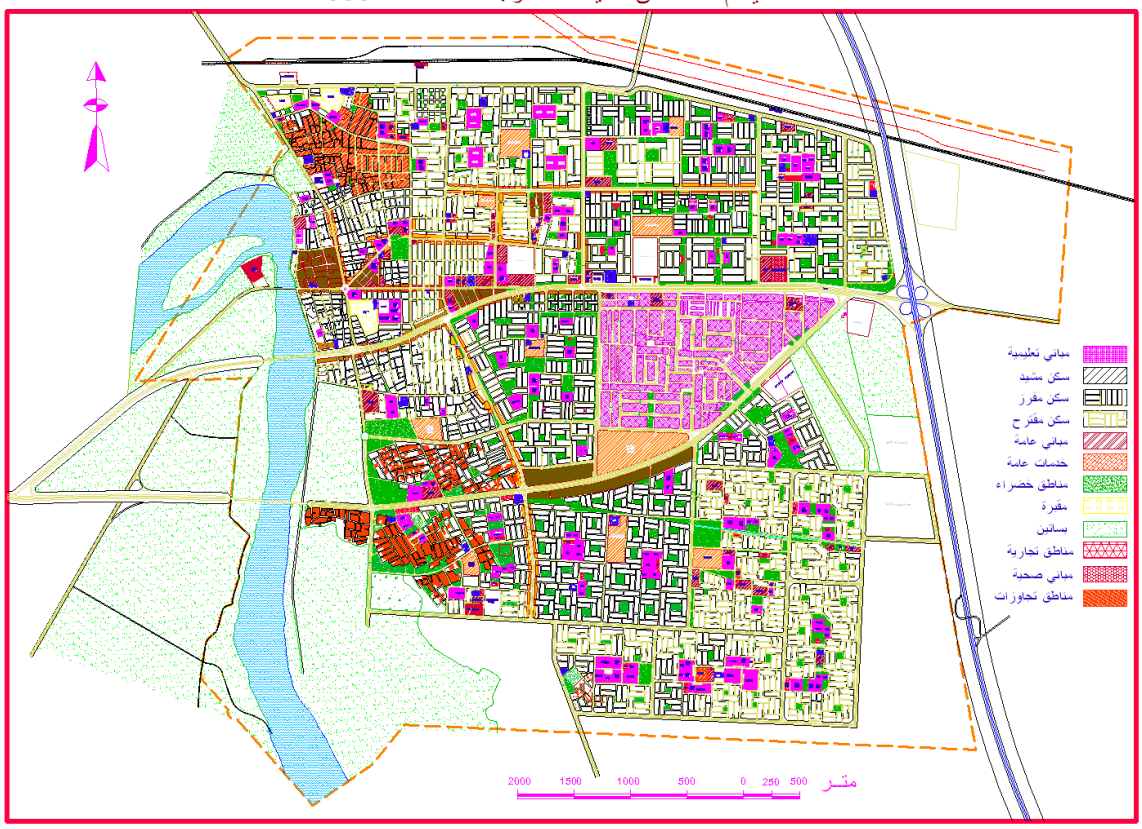

المصدر _ وزارة الداخلية ، مديرية التخطيط العمراني ، قسم تخطيط المنطقة الوسطى ، التصميم الاساس لمدينة الفلوجة رقم 397 _ ب _ ، سنة 1993 ، مقياس 1 : 10000

خارطة رقم (6)

التصميـــم الاســـاس لمدينـــة الفلوجـــة لسنـــــة 2000

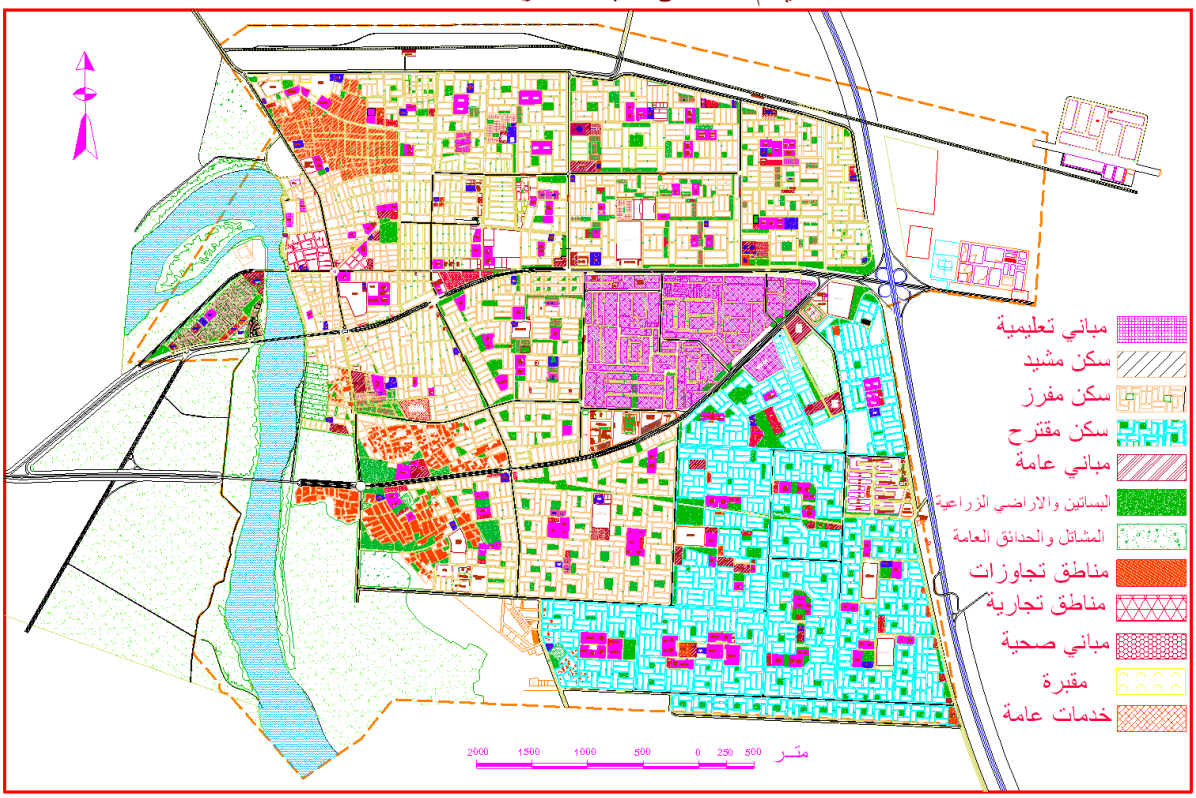

المصدر _ وزارة الداخلية ، مديرية التخطيط العمراني ، قسم تخطيط المنطقة الوسطى ، التصميم الاساس لمدينة الفلوجة رقم 397 _ ب _ ، سنة 2000 ، مقياس 1 : 10000

خارطة رقم (7)

ارقـــام التصاميـــم القطاعيـــة لمدينـــة الفلوجـــة

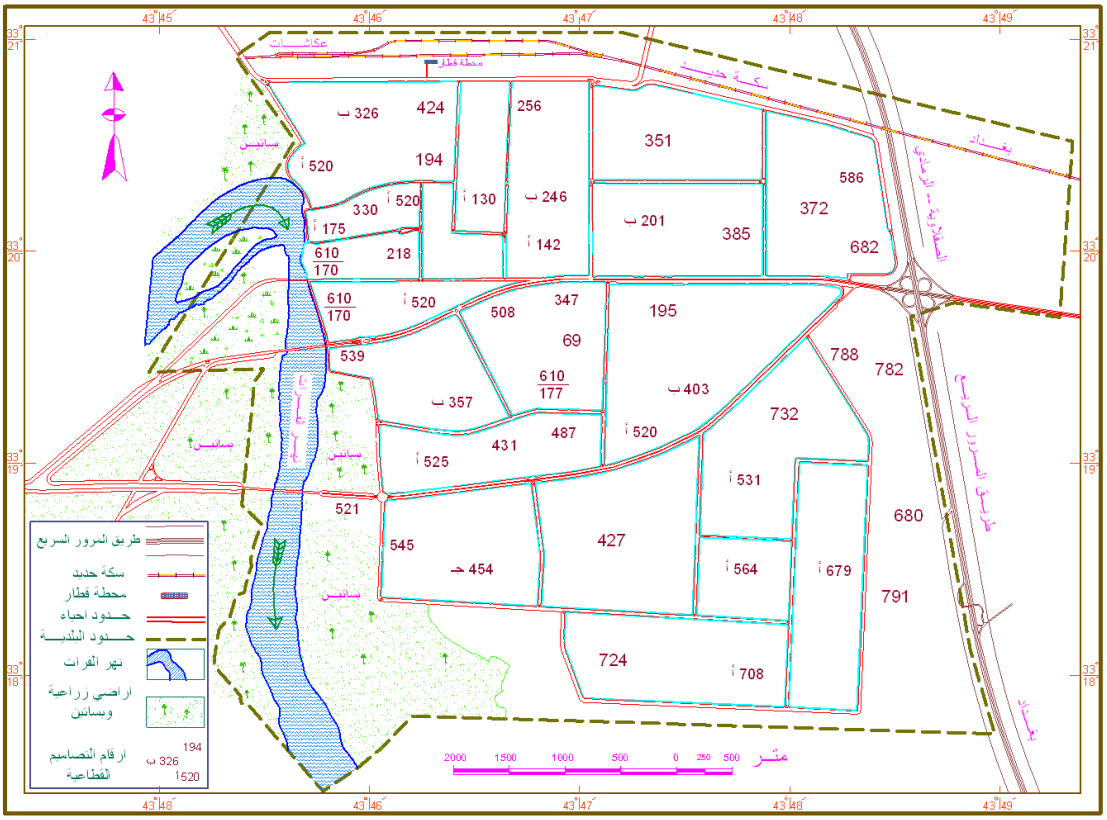

المصدر _ وزارة الداخلية ، مديرية التخطيط العمراني ، قسم تخطيط المنطقة الوسطى ، مديرية بلدية الفلوجة ، بيانات غير منشورة

الاستنتاجات والتوصيات :-

الاستنتاجات :

١- التجاوز احد أهم المشاكل التي تواجه المدينة العراقية المعاصرة ، ومدينة الفلوجة هي واحدة منها والسبب يعود إلى غياب سلطة القانون .

٢- مثل العامل الاقتصادي سببا مهما في زيادة مشكلة التجاوزات ، وذلك لتفاقم مشكلة الإسكان مما جعل التجاوز على الممتلكات العامة والأراضي الزراعية من قبل المواطنين لإغراض السكن .

٣- ضعف أداء المختصين في تنفيذ المخططات الأساسية النافذة والسبب يعود إلى سوء توزيع الفعاليات المهمة في المدينة ، إذ أن حركة الإنسان اليومية جعلته يغير في بعض الفعاليات وفقا لما يراه .

٤- إهمال الفعاليات الترويحية الرئيسة كالمتنزه والكورنيش فمن خلال الدراسة نجد اغلب العينة مقتنعة بان هذه الفعاليات عديمة الكفاءة الوظيفية .

٥- لم تعالج التصاميم الأساسية وما لحقتها من تصاميم قطاعية ظاهرة التجاوزات ، وذلك لعدم واقعية التخطيط فضلا عن عدم متابعة تنفيذ مراحل التصاميم .

٦- عكست قوانين وقرارات تمليك المتجاوزين الواقع الذي كانت تمر به المدن والتي كان لبعضها اثأرا سلبية عملت في استمرار هذه الظاهرة .

٧- مثلت مناطق العقود الزراعية (اللزمة) داخل حدود التصميم الأساس قبل سنة ٢٠٠٣ أكثر مناطق متجاوز عليها لصالح الاستعمال السكني ، في حين ازدادت أنواع التجاوز بعد سنة الاحتلال لتشمل أراض المباني العامة والخدمات والشوارع ... لإنشاء المحال التجارية والورش الصناعية فضلا عن الدور السكنية .

٨- عملت ظاهرة التجاوزات على خلق شكل مشوه للمشهد الحضري للمدينة والخالي من مقومات عمل البيئة الحضرية ، إذ تمثل بوجود دور رديئة النوعية تفتقر لأبسط مقومات الحياة من خدمات وغيرها مثلت الإقليم المنتشر في الإحياء الرسالة ، الخضراء ، التأميم ، اليرموك ، والمنصور جنوب المدينة وحي الجولان شمال غرب المدينة .

٩- عملت ظاهرة التجاوزات على خلق مشاكل تتعلق بالازدحام وصعوبة الوصول وذلك لافتراش الرصيف وفضلا عن وجود السقائف في نهر الشارع وخصوصا في المنطقة التجارية المركزية والثانوية .

التوصيات :

١- تقليل من التجاوز الحاصل على استعمالات الأرض من قبل الاستعمالات الأخرى وذلك بتشريع القرارات والقوانين الرادعة فضلا عن متابعة تطبيقها على الأرض .

٢ - اللجوء إلى الحل الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير فرص العمل وتقليل حجم البطالة وخاصة فئة الشباب .

٣ - زيادة الوعي الثقافي بخطورة ظاهرة التجاوزات وحث الناس على الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة .

٤ - متابعة المتخصصين في تنفيذ التصميم الأساس وزيادة إدراكهم التخطيطي فضلا عن تطبيق برامج متطورة وفعالة لتنفيذها بالاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال .

٥ - الاهتمام بالفعاليات الرئيسة كالأرصفة والمتنزهات والملاعب الرياضية وتنفيذ المشاريع المقترحة منها على التصميم الأساس وعدم تركها ساحات شاغرة .

٦- إيجاد حلول سريعة وناجعة لاستيعاب مشكلة السكن منها توفير الخدمات ومد شبكة الشوارع للأرض المفروزة جنوب المدينة ، تقديم التسهيلات المصرفية ، واعتماد النمط ألعامودي في البناء .... .

المصادر

١ - أبو صبحه ، كايد عثمان ، جغرافية المدن ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٠٢ .

٢ - الاعسم ، خليل إبراهيم ، التجاوزات على الملكيات الأراضي في التشريع العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركزا لتخطيط الحضري والإقليمي - جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٦ .

٣ – مديرية التخطيط العمراني ، محافظة الانبار ، القسم الفني ، بيانات غير منشورة .

٤ - الدليمي ، خلف حسين علي ، التخطيط الحضري : أسس ومفاهيم ، الدار الدولية للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٠٢ .

٥ - عفيفي ، احمد ، نظريات في تخطيط المدن ، دار الهجرة للطباعة والنشر ، مصر ، ٢٠٠٠ .

٦ - ألفلاحي ، احمد سلمان حمادي ، استعمالات الأرض الحضرية لمدينة الفلوجة دراسة كارتوكرافية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية - الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥.

٧ - فيليب بانيري وآخرون ، الشكلية المدينية : من الحي إلى المباني الجماعية الضخمة ، ترجمة حيان جواد الصيداوي ، دار مايس للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

8 - المحمدي ، عبد الرزاق محمد , تقويم المساحات الخضراء داخل المخطط الأساس (منطقة الدراسة مدينة الفلوجة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي , جامعة بغداد , ٢٠٠٥ .

9- منسي ، وليد عبد الله مظاهر ، التعدي الحضري في مدينة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٢٠ ، الكويت ، ٢٠٠٧ .

10- وزارة الداخلية ، مديرية الأحوال المدنية العامة ، التعداد العام للسكان لسنوات ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ .

١1- وزارة الداخلية ، مديرية التخطيط العمراني ، قسم تخطيط المنطقة الوسطى ، التصميم الأساس لمدينة الفلوجة رقم ٦١٩/١٨٩ ، ورقم ٣٩٧-أ- ، ورقم ٣٩٧ -ب- ، لسنوات ١٩٧١ ، ١٩٨١ ، ١٩٩٣ ، و ٢٠٠٠ .

12 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان لسنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ .

13 - Bruce , M. , management : resource and environmental , University of Waterloo , Canada , 2003 .

14 - Doxiadis , C. A. , Ekistics an Introduction to the Science of Human Settlement , Hutch in son of London. ,

15 – Younan , R. , A. , open space associate economic faction the physical structure of the met-politer Region of Baghdad , Baghdad University , Baghdad , 1985 .

16 – Girardet , H. , Cities new direction for sustaining Urban planning (GALA ATLAS) Cities , England , 1992 .

17 – Gary , B. and Sophie , W. , A Companion to The City , Blackwell publishing , London , 2000 .